الإنفاق على التعليم وأثره فى استدامة النمو (دراسة تطبيقية على مصر)

د. محمد عيسى زهران

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

بمعهد القاهرة العالي للهندسة وعلوم الحاسب والإدارة – التجمع الأول

مقدمة

إذا كان التعليم في مصر بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة قد حظيا بنصيب وافر من الاهتمام ، فإن معايشة المجتمع المعرفي الذي تسعى الدول المتقدمة إلى إقامته تقتضي منا : وضع استراتيجية تطوير تعليمي تقوم على استثمار ثرواتنا البشرية في تحديث المسار التعليمي بكل مكوناته ، وتقويم أدائه ، وتعظيم مخرجاته، ومسايرته لمتطلبات المستقبل ، مع تضمين هذه الاستراتيجية خططاً ومحاور تستوعب ما ننشده من بناء شامل لمنظومة التحديث ، وسياسة علمية محددة الأهداف تكون جزءاً من السياسة العامة للدولة ، مع الاهتمام بالجوانب المهنية والتربوية والسلوكية ، وكذا المعايير الاجتماعية الإيجابية ، على نحو يهيئ الخريجين لخدمة وطنهم وخدمة أنفسهم من خلال امتلاك القدرات اللازمة في التعامل مع مناحي التقدم، والمشاركة الإيجابية في بلوغ آفاق التميز.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير التمويل اللازم لمواكبة التوسع الكمي والتطور النوعي أو الكيفي للعملية التعليمية بشكل عام وللتعليم الجامعي بشكل خاص، وهو الأمر الذي يسهم في الارتقاء بالعملية التعليمية وتنمية القدرات العلمية والمهارات العملية ، وتظهر أهمية عملية التنمية البشرية باعتبار أن الاستثمار في العنصر البشري من أهم وأجدى الاستثمارات.

كما أن التعليم استثمار له تكلفته ومهامه وعائده الذي يتمثل في كفاءة العنصر البشري وقدرته على العمل ومهارته في أداء مهامه ، وهو الأمر الذي يعمل بالتالي على زيادة إنتاجيته ، ومن ثم التأثير على الحد من مشكلة الندرة بزيادة الإنتاج ، فضلا على رفع مستوى المعايشة والذي يعمل على تلبية احتياجاته من جهة أخرى.

ويعتبر التعليم قبل الجامعي هو الأساس الذى بدونه يعتبر التعليم الجامعي مجرد إضاعة للوقت : لأننا لن نحصل منه على النتيجة المرجوة ، كما ان التعليم الجامعي يمثل أخطر مراحل العملية التعليمية ،وأشدها تأثيراً، فهو المنوط به توفير القوة البشرية ذات القدرات العلمية ، والمهارات العملية التي تؤثر على أسواق العمل والإنتاج . وارتباطه بعملية البحث العلمي ، والتقدم التكنولوجي وهي العوامل ذات التداعيات المؤثرة على قدرة الاقتصاد القومي ككل ، فضلا عن دوره في رفع مستوى معيشة الشعوب ، والارتقاء بمستوى رفاهة المجتمعات .

مشكلة الدراسة :

تثير هذه الدراسة بعض القضايا التى تحتاج الى شئ من الايضاح:-

ماهى العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة؟

ما هو الدور الذى يؤديه التعليم فى تحقيق التنمية البشرية؟

ما هى ضرورة التوسع فى الإنفاق على التعليم.

أهداف الدراسة :

تحليل وتقييم تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر .

دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنفاق على التعليم .

فروض الدراسة :

يلعب الإنفاق الحكومي دورا كبيرا في علاج مشكلة التعليم في مصر .

أن التنمية تتأثر إيجاباً وسلبا بالعملية التعليمية .

منهج الدراسة :

يرتكز أسلوب الدراسة الذي يتبعه الباحث في هذا البحث على المنهج التحليلي عن طريق البحث فى دور عنصر معين ، وهو الإنفاق على التعليم وتأثيرها فى قضية محدده وهى التنمية المستدامة.

الفترة الزمنية :

يتناول هذا البحث دراسة الإنفاق على التعليم في مصر من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ .

خطة البحث :

ويشتمل هذا البحث على فصلين ، يليهما النتائج والتوصيات:-

الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق على التعليم ويشتمل على ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول : ماهية الإنفاق على التعليم .

المبحث الثانى : الأسباب التي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي .

المبحث الثالث : الإطار التشريعي للإنفاق على التعليم في مصر.

الفصل الثانى : سياسات الإنفاق على التعليم في مصر والآثار الاقتصادية المترتبة عليه ويشتمل على مبحثين :-

المبحث الأول : سياسات الإنفاق على التعليم.

المبحث الثانى: الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنفاق.

النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظرى للإنفاق على التعليم

يعد التعليم في كل المجتمعات قيمة نادرة في أهميتها للفرد وللمجتمع على السواء ، وتبذل الحكومات كل ما فيه وسعها لنشر التعليم على كافة المستويات بين الأهالي ، فالتعليم أعظم استثمار للمجتمع في أفراده وفي شبابه وأسره ، حتى وإن كان استثمارا مؤجلا يضاف إلى كيان الأسرة المالي عندما ترسل صغارها إلى المدرسة بدلا من العمل .

ولقد أحرزت فكرة تأمين تكافؤ فرص التعليم للجميع ذكورا وإناثا ، تقدما عظيما فلم تعد هناك أي دولة تجادل في صحتها ، بل يسعى المسؤولون الوطنيون إلى تحقيقها عن طريق تعبئة الموارد المتاحة [١] .

وتعبئة الموارد المتاحة تعني توفير القوى البشرية والأموال اللازمة للتوسع في التعليم ، وما يتطلبه من مشروعات المباني والمعدات والمعلمين وغيرها ، وكلها تحتاج إلى تكاليف كبيرة [٢] .

المبحث الأول

الإنفاق على التعليم - أهميته وأسباب زيادته

نتيجة لتقدير دور التعليم في تقدم الأمم ورقيها ارتفعت الأصوات عالية مخلصة في النداء ، تدعو إلى زيادة المخصصات المالية في الإنفاق على التعليم ، وطالبت بتحديد نسبة معينة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي ، بحيث تتلاءم مع مقتضيات الحاجة بما يؤدي إلى النهوض لمستويات الكمية والنوعية للتعليم سواء على الصعيد العالمي أو العربي .

المطلب الأول

مفهوم الإنفاق على التعليم

يترادف مفهوم الإنفاق مع تكلفة التعليم، وبالتالي فإن المعجم الوسيط يضيف بعداً مهماً في تعريف الكلفة حيث يعرفها بأنها : "ما ينفق على الشيء لتحصيله من

(١) إيزابيل ديبلي ، دراسة مقارنة عن الهدر التعليمي بين البنين والبنات في المستويين الأول والثاني من التعليم ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٨٠ ، ص ٥ .

(٢) محمد منير مرسي ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٤ .

مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير" وهو بالتالي يضيف بعد الجهد في التعامل مع الكلفة بالإضافة إلى المال .

كما أن هناك عدة تعريفات لمفهوم الإنفاق على التعليم نجملها فيما يلي :

"إن الإنفاق على التعليم هو "المصروفات الجارية على التعليم وكذلك ما ينفق على التعليم كمشروع استثماري" (١) .

وعرفه وودهول بأنه " قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي ، هي تتضمن قيمة وقت المعلمين والموارد والسلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت المدرسين" (٢) .

وعرفه آخرون بأنه "الصرف المادي على التعليم أو مجموع النفقات التي تتحملها المؤسسات التعليمية في سبيل الحصول على ما يلزمها من عوامل الإنتاج أو مجموع النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم" (٣) .

ومما سبق يتبين أن التعريفات السابقة نظرت نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم ، حيث شملت جميع مصارف الإنفاق المادية ، وكذلك كل ما يتعلق بالنواحي البشرية ، وما تبذله من جهد تعليمي حيث إنه من المعروف كلما زادت نسبة الإنفاق وتم توجيهها بشكل مناسب انعكس ذلك في تجويد العمل التعليمي .

المطلب الثاني

أهمية الإنفاق على التعليم

إن زيادة الإقبال على التعليم تتطلب زيادة الإنفاق عليه ؛ لما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية ومعلمين وأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية ، ونظراً لارتفاع الأسعار ، فإن الدول وحكوماتها مكلفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته الداخلية والخارجية .

وغالبا ما تقاس أهمية الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي العام ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام

(١) محمد منير مرسى ، العلم وميادين التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢٣ .

(2) Wood Hall, "costs, Benefit Analysis, New York, Pergaman press 1991, p. 91 .

(٣) جوهر ، على صالح ، عناصر كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية ، صحيفة التربية عدد ١١ ، كلية التربية - جامعة المنصورة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٧ .

الدولة بالتعليم ، وفي المقابل ليس من الضروري أن تكون زيادة هذه النسبة مؤشراً لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك فقد لا تستغل هذه الأموال بالطرق الملائمة .

وترجع أهمية دراسة نفقات التعليم إلى ما يلي :

تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة ، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على مناحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها .

تساعد دراسة نفقات التعليم في التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية ، وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة[١] .

المطلب الثالث

أسباب زيادة الإنفاق على التعليم

من خلال الإطلاع على الأدب التربوي ، والمتعلق باقتصاديات التعليم والإنفاق عليه يتبين أن هناك ازدياداً واضحاً في معدلات الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة ، مما أدى إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة ومن أهم هذه الأسباب :

زيادة عدد السكان ، انخفاض القوى الشرائية للنقود ، كمية الخدمات التعليمية ونوعياتها[٢] .

التغيرات في مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العام لأسعار التعليم ولاسيما رواتب المعلمين ، وكذلك اتساع التعليم وشموله ميادين أوسع والزيادة الكبيرة في الأبنية المدرسية[٣] .

الاتجاه إلى تقليل عدد الطلاب في القاعات الدراسية ؛ مما أدى إلى زيادة الأبنية المدرسية والتجهيزات وتطوير المواد العلمية ، وكل هذا يكلف نفقات أكبر[٤] .

---

(١) جوهر ، علي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(٢) سلامة عبد العظيم حسن ، دور إدارة المدارس الفنية الثانوية في ترشيد الإنفاق على التعليم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ١٩٩٥ ، ص ٩٠ .

(3) J. Vaizey, "The Costs of Education" Allen and Urwin, London, 1958. p. 88 .

(4) Edding, F. , and D "International development of educational expenditure , Paris, Unisco, 1969. p. 20 .

وبناء على ما تقدم يمكن تصنيف زيادة الإنفاق على التعليم إلى مجموعة من الأسباب الظاهرية والحقيقية .

أولا : الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق على التعليم

تنقسم تلك الأسباب إلى أسباب ظاهرية لها علاقة مباشرة بالتعليم وأسباب ظاهرية أخرى لا تتعلق بالتعليم مباشرة، وبيان ذلك فيما يلي :

١- الأسباب التي لها علاقة مباشرة بالتعليم :

زيادة عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية .

الزيادة الحاصلة في عدد المعلمين .

تطور الجهاز التعليمي بقسيمه ، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية . فهو يشكل نسبة كبيرة من قوة العمل ، إذ يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التي تستخدم عنصر العمل استخداما كثيفا .

التطور الحاصل في الإنشاءات والتجهيزات المدرسية والتي تقع في عدد المدارس.

٢- الأسباب التي ليس لها علاقة مباشرة بالتعليم :

كما أن هناك الأسباب الظاهرية والتي لا تتعلق بالتعليم مباشرة ، ومع ذلك تؤثر في رفع كلفة التعليم وهي :

زيادة عدد السكان ، والذي يعتبر من العوامل الأساسية والمهمة في زيادة الإنفاق.

انخفاض قيمة النقود ، ويعتبر هذا العامل من الأسباب الاقتصادية النقدية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق في التعليم [١] .

ثانيا : الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق على التعليم :

يمكن حصر الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم في الأسباب الآتية :

زيادة وظائف العملية التعليمية ، سواء كانت التقليدية منها أو وظائف جديدة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية اللازمة للتعليم .

---

(١) روجرز ، الإنتاجية والكفاءة التعليمية - كتاب التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسي ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٤ .

زيادة أجور المعلمين التي تسهم في زيادة الإنفاق التعليمي ، وفي الوقت نفسه تعتبر من الصعوبات الكبيرة التي تقف في سبيل التقدم والتنمية في مجالات الحياة المختلفة[١] .

مما سبق يتضح أن جميع العوامل السابقة الذكر سواء كانت ظاهرية أو حقيقية لها أثر كبير في زيادة الإنفاق التعليمي ، فالمشكلة ليست في التوجه إلى زيادة المخصصات المالية اللازمة لمتابعة مجريات الأمور التي تتغير تلبية للحاجة ، ولكن هل هذه الزيادة تستغل كما يجب ويستفاد منها في تقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن إلى حد كبير نوعية جيدة من الخريجين .

المطلب الرابع

أهمية التعليم في الفكر الاقتصادي

يعرف رأس المال البشري على أنه المعرفة والقدرات التي يحصل عليها الرجال والنساء ببعض التكلفة التي لها ثمن في سوق العمل بحيث تظهر فائدتها في العملية الإنتاجية[٢] وفيما يلي بيان لآراء فقهاء الاقتصاد فى التعليم :-

١- أدم سميث Adam Smith :

أكدت كتاباته على أهمية العنصر البشري واعتباره رأس مال ثابت ، بالإضافة إلى أهمية التعليم باعتباره عاملاً مهما للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لابد من توافره لتحقيق أية تنمية اقتصادية عندما قال : "إن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بما يناله من التعليم والتدريب عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأس مال ثابت ومحقق للشخص الإنساني ، فهذه الكفاءة الشخصية تعتبر جزءا من المجتمع الذي ينتمي إليه ، كما تعتبر جزءا من ثروته الشخصية[٣] .

لقد كان هدف سميث هو القضاء على الفساد وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية ، كما كان يستهدف إقامة دولة ذات فاعلية تقوم على انتشار الثقافة ومحو الأمية ،

---

(١) هاربيسون فردريك ، ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي ، ، ترجمة إبراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٦١ .

(2) Laster M. Salamon: "Why Human Capital? Why Now? An Overview" An Economic Strategy for the 90, Human Capital an America, Future, the Johns Hopkins University press. Baltimor London, 1991, p. 6 .

(٣) عبد الكريم أحمد محمد يحيى شجاع ، ، دراسة تكلفة وتمويل التعليم العام في الجمهورية العربية اليمنية عن الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٥م ، ، ص ١٠ .

ولقد وضع نظاما للتعليم يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة . أما تعليم الفقراء فهو من مسؤولية الدولة ويقع على عاتقها [١] .

٢- هيل Heil :

يرى أن ارتفاع مستوى التعليم للأفراد يجعلهم أكثر مقدرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية ، حيث إنه يمثل العقل والمعرفة السياسية ، كما يرى أن العلوم جميعا بما فيها الفلسفة مطوعة لخدمة الاقتصاد القومي [٢] .

٣- مارشال Marshall :

وبظهور مارشال ، برز تصور شامل ودقيق لمفهوم رأس المال البشري ولمضمون التعليم كاستهلاك واستثمار ، فقد أكد مارشال أن العنصر البشري يعتبر رأسمالا وأن التعليم يعتبر استثمارا قوميا يزيد من إنتاجية الأفراد ، وتابع تحليله في هذا الاتجاه إلى حد محاولة قياس العائد من الاستثمار في التعليم ، مقتربا اقترابا كبيرا من التحليل الحديث للتعليم [٣] .

المبحث الثانى

الأسباب التي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي

قبل الحديث عن الأسباب التي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي للطالب ينبغي أن نلقي الضوء أولا على النقاط الآتية :

١- موضوع العملية التعليمية :

للوقوف على أسباب ضعف العملية التعليمية في مصر، ينبغي التأكيد أولا على أن الطالب موضوع العملية التعليمية، وأن رفع مستواه إلى الحد الذي يؤهله إلى دخول سوق العمل ومواكبة التكنولوجيا الحديثة هو الهدف من العملية التعليمية ، حيث يؤثر ذلك بشكل إيجابي على عملية الإنتاج ، إلا أن ضعف مستواه التعليمي جعله غير مؤهل للدخول في سوق العمل ، الأمر الذي أصبح ضروريا معه البحث في

(١) يسرية مغازي شعير ، «اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٢) يسرية مغازي شعير ، «اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر» ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦ .

(٣) سامية مصطفى كامل ، «التعليم ورأس المال البشري تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت» ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ٦ .

الأسباب والعوامل التي أدت بالطالب إلى الوصول إلى هذا المستوى، ومن ثم محاولة إيجاد الحلول لرفع مستواه ، كي يتحقق لنا الهدف المنشود من العملية التعليمية وهو الاستفادة من عنصر رأس المال البشري ، الأمر الذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية والنهوض بالدولة في شتى المجالات.

٢- تحديد الفترة الزمنية لبداية محاولة الحكومة علاج المشكلة :

خاضت مصر عدة حروب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انهكتها اقتصاديا ، حيث كان إنفاق الدولة في تلك الفترة موجها للإنفاق الحربي ، الأمر الذي جعل الدولة غير منتبهة إلى ما وصل إليه مستوى التعليم في مصر ، وبعد حرب ١٩٧٣ استقرت الأوضاع لفترة يسيرة ، وبعدها استيقظت مصر سنة ١٩٨١ على نبأ اغتيال الرئيس محمد أنور السادات ، وبعد تولي الرئيس محمد حسني مبارك إدارة البلاد بدأ التفكير آنذاك في النهوض بالتعليم ، وتزامنت تلك الأحداث مع ازدياد كبير في عدد السكان تقابله محدودية فى عدد المدارس ، مما يترتب عليه من وجهة نظر الحكومة ضعف المستوى التعليمي للطالب ، وضعف المستوى العلمي للطلاب الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفكير في الأسباب التي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي للطالب .

٣- محاولات الحكومة للوقوف على أسباب المشكلة :

قررت الحكومة في مرحلة الثمانينات أن ترفع شعار التطوير في مجال التعليم، حيث حظي هذا القرار بقبول لدى الرأي العام المصري ، ومن ثم بحثت الحكومة عن أسباب تدهور العملية التعليمية وتحديدا الطالب، فوجدت أن السبب الرئيس وراء ذلك هو ازدياد عدد الطلاب في الفصول الدراسية نتيجة الانفجار السكاني الكبير آنذاك في مصر.

واختزلت الحكومة آنذاك علاج تلك المشكلة في إلغاء الصف السادس الابتدائي تارة والإبقاء عليه تارة أخرى ، بحيث يصبح التعليم الإلزامي ثمان سنوات تارة وتسع سنوات تارة أخرى ، أي أن مرحلة التعليم الابتدائي تكون خمس سنوات بدلا من ست سنوات، بالإضافة إلى التعليم الإعدادي الذي مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات، ورأت الحكومة أن هذا الإجراء سيحل مشكلة زيادة الإنفاق المطلوبة لتطوير العملية التعليمية.

٤- الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي للطالب في مصر :

بالإضافة الى مشكلة الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هناك أسبابا أخرى أدت إلى ضعف المستوى التعليمي للطالب، فهناك أسباب تتعلق بالمعلم وأسباب تتعلق بالطالب، وأسباب تتعلق بالمنهج الدراسي ، وأسباب تتعلق بالقائمين على إدارة العملية التعليمية وأسباب تتعلق بالمناخ العام المحيط بالعملية التعليمية . وبيان ذلك على النحو التالي :

أولا : الأسباب التى تتعلق بالمعلم :

المعلم هو أهم العناصر فاعلية في بيئة التعليم ، وما لم يكن على مستوى عال من الثقافة والنضج . والخلق القويم ، وعلى دراية بالمعارف العلمية ، والخبرات الفنية في التربية ، وطرق التدريس . مؤمنا برسالته ملتزما بالأصول التربوية وآداب السلوك الاجتماعي ، فإنه يصبح عامل هدر في المناخ التعليمي . إلا أن مشكلة المعلم في مصر : أنه كان طالبا على نفس مستوى الطالب الذي نحاول أن نوجد حلا لضعف مستواه التعليمي، وبالتالي ليس على قدر من الكفاءة التي تؤهله لإعداد أجيال تحقق لنا الهدف المرجو من العملية التعليمية ، حيث تتلخص مشكلة مهنة التدريس في التعليم العام في أن مهنة التدريس أصبحت بشكل عملي تضم اليوم مجموعات متباينة الثقافة ومتعددة الاتجاهات تختلف مؤهلاتها وتفتقد التجانس ووحدة الهدف – هذا بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منها غريبة على مهنة التدريس[1] .

إن المعلم يقع عليه العبء الأكبر في تربية التلاميذ وتنشئتهم للحياة في المجتمع ، إذ إنه أكثر الناس التصاقا بهم ؛ لذا فالمعلم الكفء بمثابة حجر الزاوية في العملية التعليمية، وهذا يفرض علينا أن نعده إعداد دينيا وثقافيا ومهنيا ونفسيا واجتماعيا ، وذلك بحسب ما يقوم به من أدوار ووظائف .

هذا بالنسبة للمعلم الذي لا يتمتع في الأصل بالكفاءة في جميع النواحي التعليمية والتربوية ، أما بالنسبة للمعلم الذي يتمتع بالكفاءة في النواحي التعليمية والتربوية فتتلخص مشكلته في بعض راتبه ، مما يؤدي به إلى عدم اقتناعه بما يقوم به من رسالة سامية ، الأمر الذي يجعله يدخر طاقته وجهده في عمله للعمل بقية اليوم في مجال آخر لكي يدر عليه دخلا يجعله يستطيع العيش ومواجهة

(١) موسوعة المجالس القومية المتخصصة . المجلد السادس (التعليم العام والفني) . ٨٤/١٩٨٩م . ص٢٩ .

أعباء الحياة اليومية . أو أن يقوم بالعمل في الدروس الخصوصية وهذا هو الغالب؛ مما يجعل المعلم والطالب بعد فترة يسيرة مقتنعين بأن المدرسة هي ليست مكانا لتلقي العلم . وإنما مكان للتعاقد على الدروس الخصوصية ؛ فأصبح الهدف من مهنة التدريس هو اكتساب الرزق وليس تحقيق الأهداف المطلوبة من العملية التعليمية ، وهي إعداد طالب ذي كفاءة علمية وعملية تؤهله للعمل ومن ثم الإنتاج ، الأمر الذي يصب في مصلحة الفرد والدولة ماليا واقتصاديا على حد سواء، وأن عدم مراعاة رفع كفاءة العملية التعليمية، من خلال الاهتمام بالمعلم سيجعل الدولة تنفق على مرفق التعليم مبالغ باهظة متزامنة مع انعدام النتيجة المطلوبة، وهي تعليم الطالب بشكل يواكب التطور الموجود حاليا وتأهيله لسوق العمل ؛ مما يجعل ذلك الإنفاق لا يقابله إنتاج؛ وبالتالي يترتب عن عدم مراعاة ذلك عدة خسائر أهمها ما يلي:

خسارة مالية تلحق الدولة : متمثلة في حجم الإنفاق الذي تقوم به الدولة على مرفق التعليم دون الحصول على النتيجة المطلوبة من ذلك الإنفاق .

خسارة مالية تلحق أسر الطلاب ، نتيجة ما أنفقوه على أبنائهم طوال المراحل التعليمية .

خسارة بشرية نتيجة عدم استفادة سوق العمل من الطلاب بعد تخرجهم ، وبالتالي انهيار عنصر مهم من عناصر الإنتاج ألا وهو العمل .

خسارة معنويه : متمثلة في كم الإحباط الذي يعود على الطلاب وأسرهم، نتيجة تدني مستوى أبنائهم خلال فترة العملية التعليمية ، وعدم حصولهم على وظائف أو فرص عمل بعد تخرجهم ، وأن ما أنفقوه عليهم أموال مهدرة كان من الممكن الاستفادة منها في جوانب حياتية أخرى .

ثانيا : الأسباب التى تتعلق بالطالب :

يعتبر الهدر التعليمي أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى ضعف مستوى الطالب التعليمي .

حيث يعرف الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب بأنه حجم الأموال المصروفة على كل من رسب أو تسرب من التعليم ، أيا كانت الأسباب المؤدية إلى الرسوب والتسرب من التعليم ، ولم تتم الاستفادة منها في إكمال مرحلة تعليمية معينة [1] .

(١) مهنى محمد إبراهيم غنايم . ، الهدر التربوى الناتج عن تسرب الفتاة من التعليم : المظاهر والأسباب والعلاج ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية . العدد الخامس، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٢٩٠ .

وهناك مجموعة من العوامل الكامنة وراء مشكلة التسرب ، من أهمها :

عوامل اقتصادية : متمثلة في إغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة بأجور مرتفعة نسبيا .

عوامل اجتماعية : متمثلة في زواج البنات في سن مبكر وإجبار الأبناء على ترك المدارس ، ومدى التفهم العام لقيمة التعليم .

عوامل تربوية : متمثلة فى ضعف تأهيل المعلمين تربويا ، وعدم ارتباط المنهج المدرسي بالبيئة .وضعف نظم التقويم والامتحانات .

وأشارت دراسة راكنيللو وآخرين أن الأسباب الرئيسة للتسرب التعليمي هي : افتقار الأسرة إلى الموارد المالية لتغطية نفقات الالتحاق بالمدارس والزي المدرسي ، وانخفاض القوى الشرائية للأجور ، وزيادة معدلات البطالة ، كما قد ترتبط أنشطة التعليم ونتائج المدرسة بظاهرة التسرب [1] .

وأشارت دراسة ران وارار [2] إلى أهمية فهم أسباب التسرب ومعالجتها للحد من هذه الظاهرة من خلال نموذج يستند على ثلاث قيم ، وهي : الدعم المؤسسي ، والدعم الاجتماعي ، والدعم الشخصي ؛ لما يترتب لها من آثار سلبية على المستوى الفردي ، والمستوى الاجتماعي والمهني ، والمستوى المؤسسي للطالب ، بسبب ضياع الرسوم الدراسية والميزانية التي تمنحها الدولة لكل طالب ، كما أن لها تأثيرها السلبي على المستوى الاجتماعي ، حيث يؤدي انقطاع الطالب عن الدراسة إلى زيادة الفجوات الاجتماعية .

ثالثا : المنظومة المدرسية

(أ) تدني نوعية المدرسين : سبق أن أوضحنا أن تدني نوعية المدرسين يمكن أن يؤدي إلى نتيجتين هامتين : هما الرسوب والتسرب . ويلاحظ أيضا في هذا الشأن النوعية المتدنية من المدرسين غير المؤهلين لا تمكنهم من قيادة الفصل والسيطرة عليه خاصة إذا كان عدد الطلبة كبيرا .

(1) Raccanello, and other, "Access and Use of Financial Markets for Basic Education Expenses", Contaduria y Administration' vo)(62) , Issue 3' July-September 2017, pp. 861-879 .

(2) Ran, B. and Arar O., "Dropouts and Budgets: A Test of Dropout Reduction Model among Students in Israeli Higher Education" European Journal of Educational research, Vol. (6), Issue (2), 2017, pp. 123 - 144.

(ب) ضعف التجهيزات التعليمية : لكي ترتفع كفاءة الإنفاق على التعليم فإن نسبة المعينة من الإنفاق على التجهيزات التعليمية تعتبر مطلوبة ، وتشمل هذه التجهيزات : المباني المدرسية ، الكتب الدراسية ، المعامل والمكتبات ، ونفس المشكلة بالنسبة للجامعات فأحيانا يكون حجم القاعة المعدة للتدريس كبيرة ، إلا أن عدد الطلاب أكبر بكثير من حجم القاعة .

(ج) عدم التناسب بين عدد المدرسين وعدد التلاميذ :

من المعروف أنه كلما زاد عدد الطلبة في الفصل كلما انخفضت نوعية التعليم المقدمة ؛ لأن ملاحظة المدرس (مع الافتراض أنه مؤهل تأهيلا جيدا) سوف تتأثر سلبا بزيادة أعداد التلاميذ ، مما يؤدي إلى خفض مستوى تحصيل الطالب ، وهو ما يؤثر سلبا بشكل صغر أو كبر على الناتج القومي وذلك بعد سلسلة من التفاعلات .

رابعا : الإدارة النمطية غير الواقعية لمنظومة التعليم :

إن القائمين على إدارة العملية التعليمية ينقصهم أن يصفوا إيديهم على ما هي النتيجة المطلوبة من العملية التعليمية ، أو على الأقل ما هي الطريقة التي تؤدي بالطالب للوصول إلى الحد الأدنى المقبول من مخرجات العملية التعليمية ، ويؤكد ذلك عدة أمور أهمها ما يلي :

اختزال نجاح العملية التعليمية لدى الحكومة في إلغاء الصف السادس الابتدائي أو الإبقاء عليه ، والسؤال الآن إذا كان الإلغاء كان في مصلحة الطالب فلماذا الإبقاء عليه حاليا .

اختزال نجاح التعليم في المرحلة الثانوية في جعل الشهادة الثانوية منحصرة في السنة الثالثة، ثم إلغاؤها لتكون السنة الثانية والثالثة معا، ثم إلغاء ذلك لتكون السنة الثالثة فقط .

يقوم الطالب بدراسة اللغة الانجليزية والعربية طوال فترة التعليم قبل الجامعي والجامعي ولا يستطيع التحدث بطلاقة بأي من اللغتين ؛ مما يجعله بعد ذلك يتجه إلى مراكز اللغات لتحصيل اللغة في سنة أو سنتين ، وهو ما لم تستطع معه الوزارة من خلال مناهجها الدراسية أن توفره له خلال فترة دراسة مدتها سبعة عشر عاما ، ما بين تعليم قبل الجامعي والجامعي ، مع افتراض عدم احتساب فترة التعليم ما قبل الابتدائي.

خامسا : المناخ العام في الدولة :

يؤثر المناخ العام في العملية التعليمية بشكل عام وعلى الطالب بشكل خاص ، ويأخذ المناخ العام صورا متعددة :

يؤدي المناخ العام السلبي المتمثل في انتشار الفساد إلى ترسيخ فكرة مؤداها عدم إعطاء كل ذي حق حقه في المجتمع ، مما يجعل أفراد المجتمع في حالة إحباط ، الأمر الذي يصب في غير مصلحة الطالب : نظرا للتأكد من إنعدام الحصول على ما يصبو إليه الطالب من التعليم؛ حيث يتأكد لديه أنه لن يحصل على وظيفة عند تخرجه ؛ لأنها محجوزة لأبناء العاملين فيها ، أو أن النجاح سيكون هدفه فقط الاستفادة مثلا من الشهادة الجامعية عند أداء الخدمة العسكرية ، حيث يؤدي الحاصلون على الشهادة الجامعية الخدمة العسكرية لمدة سنة فقط ، أما الشهادات قبل الجامعية فسوف يؤدي أصحابها الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات .

يلعب الإعلام دورا هاما في التأثير النفسي على عدد كبير من الشباب ، لاسيما من هم في المراحل الدراسية الجامعية وقبل الجامعية ، بحيث يصور لهم أن الفاسدين أفضل من المتعلمين ، وأن الحصول على المال والوظائف لا يكون إلا بالطرق غير المشروعة .

النظرة المتدنية للمتعلمين بشكل عام والدارسين في التعليم المهني بشكل خاص ، حيث يتم تحديد معيار احترام المجتمع للوظيفة الحكومية من خلال معرفة رواتبها. وهذا ما يحدث أيضا من خلال النظر إلى التعليم المهني ، حيث تتدنى في مصر النظرة الاجتماعية له ، نظرا لعدم توافر فرص عمل مناسبة لهم ، وتدني مستوى أجورهم لاقتناع سوق العمل بالشعف الملحوظ لإنتاجية هؤلاء الخريجين ، وأخيرا عدم إعدادهم الإعداد الجيد.

في الوقت الذي تهتم فيه الدولة حاليا بتجديد الخطاب الديني ، وذلك لتصحيح الأفكار الدينية والوقوف على حقيقة الثوابت الدينية وتجنب الأحاديث الضعيفة والآراء المتشددة لبعض العلماء التي تؤثر سلبا على المجتمع ، تقوم الدولة منذ عدة عقود أيضا باستبعاد مادة التربية الدينية الإسلامية من المجموع الكلي للدرجات ، مما جعل المجتمع بأسره يتأكد من أن الجانب الديني ليس في أولويات الدولة ، ومن ثم أصبح المجتمع يفكر في الغالب بطريقة مستبعد منها الفكر الديني ، فالاعتراف بمادة التربية الدينية وإعدادها بشكل يقيد الطالب في أموره الحياتية اليومية يجعلها تؤثر على سلوكه وعلى رغبته في العمل .

المبحث الثالث

الإطار التشريعي للإنفاق على التعليم في مصر

انطلاقا من أهمية التعليم في مصر. فقد اهتم دستور ٢٠١٤ بقضايا التعليم اهتماما بالغا ، وخصص لها خمس مواد كاملة . وللمرة الأولى تم تخصيص نسب محددة من الناتج القومي الإجمالي لكل مرحلة من المراحل التعليمية ، تلتزم الحكومة بتنفيذها بحلول موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ . حيث خصص دستور ٢٠١٤ المادتين (١٩،٢٠) للحديث عن الإنفاق على التعليم الجامعي ، بينما خصص المواد (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) للحديث عن الإنفاق على التعليم الجامعي ، في الوقت نفسه اهتم القانون أيضا بالإنفاق على التعليم حيث نص كل من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م وقانون تنظيم الجامعات رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦ على تخصيص مبالغ مالية في الموازنة العامة للإنفاق على التعليم وبيان ذلك على النحو التالي .

المطلب الأول

التشريعات المنظمة للإنفاق على التعليم قبل الجامعي

نصت المادة رقم (١٩) من الدستور على أن "التعليم حق لكل مواطن [١] ، هدفه الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز .

وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية . والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون .

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها" .

(١) دستور سنة ٢٠١٤ ، المادة (١٩) .

كما نصت المادة (٢٠) على أن " تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره . والتوسع في أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية . وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" .

كما حددت المادة رقم (١١) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ دور كل من السلطة المركزية والمحليات في تحديد الأولويات الخاصة بالتعليم ، حيث نصت على ما يلي : " مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الحكم المحلي – تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة ، وتتولى المحافظة العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية ، وكذلك إنشاء وتجهيز وادارة المدارس الداخلة في اختصاصها ، وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية لتعليم وفى حدود الموازنة المقررة " . كما نصت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن " تتولى الوحدات المحلية كل في دائرتها وفق خطة وزارة التعليم إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية" .

المطلب الثاني

التشريعات المنظمة للإنفاق على التعلم الجامعي

تنص المادة (٢١) من دستور ٢٠١٤ على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتوفير التعليم الجامعي وفقا لمعايير الجودة العالمية ، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي ، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعهدها وفقا للقانون .

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعة لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الاجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية .

وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح ، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية ، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية" .

وتنص المادة (٢٢) على أن : "المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم ، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ، ومهاراتهم المهنية ، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية ، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه" .

وأخيرا تنص المادة (٢٣) على أن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية".

كما نصت المادة رقم ٢٥٢ من قانون تنظيم الجامعات لائحته التنفيذية الصادر في عام ٢٠٠٦ على أن "يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتشمل جميع الإيرادات المنتظر تحصيلها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية ، ويعد مجلس الجامعة مشروع الموازنة بعد استطلاع رأي مجالس الكليات والوحدات التابعة للجامعة ، ويتولى وزير التعليم العالي عرضه بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات على جهات الاختصاص وفقا لأحكام القانون ، "كما تنص المادة رقم ١٨٩ من القانون ذاته على أن "تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها بنفسها ويخضع التصرف في أموال الجامعة وإدارة هذه الأموال ونظام حسابات الجامعة لأحكام اللوائح المالية والحسابية التي تصدر بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ..." وتضيف المادة ١٩٤ أن "لرئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات والمعاهد وأمين الجامعة ، كل في دائرة اختصاصه سلطة نقل الاعتمادات من بند إلى آخر في موازنة الجامعة ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقواعد المقررة لموازنات الهيئات العامة" .

الفصل الثانى

سياسات الإنفاق على التعليم في مصر والآثار الاقتصادية المترتبة عليه

يتناول هذا الفصل الحديث عن السياسات التى تتبعها الدولة عند انفاقها على التعليم ، كما يتناول أيضا الحديث عن أثر الإنفاق على التعليم وانعكاساتها على النمو الاقتصادي وذلك فى المباحث الآتيه.

المبحث الأول

سياسات الإنفاق على التعليم

لدراسة السياسيات التي تتبعها الدولة في الإنفاق على التعليم ، يجب أن نلقي الضوء على المعايير التى يتحدد من خلالها الحكم على تلك السياسات وتلك المعايير هي:-

معيار الكفاية . ٢- معيار العدالة . ٣- معيار الكفاءة .

وبيان ذلك على النحو التالي :

أولا : معيار الكفاية

للوقوف على مدى كفاية الإنفاق على التعليم فى مصر ، ينبغي أن نقارن بين فترتين زمنيتين الفترة الأولى من عام ١٩٩٩-٢٠٠٧ والثانية من ٢٠١٣-٢٠١٧ وبيان ذلك في يلي :

١- الفترة من (١٩٩٩-٢٠٠٧) :

تشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٨/٠٧ إلى أن جملة الإنفاق العام على التعليم في مصر بلغ حوالي ٣٣,٧ مليار جنيه ، بزيادة نحو ٢١٪ عن العام السابق ، وهي أكبر زيادة شهدها هذا الإنفاق خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ، إلا أن رغم هذه الزيادة فإن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجع من حوالي ١٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى نحو ١٦٪ عام ٢٠٠٥/٠٥ ، ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٧/٠٦ إلى أقل من ١٢٪ في العام الأخير. كما تراجعت نسبة هذا الإنفاق أيضا للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥,٣٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣,٧٪ تقريبا خلال العامين الأخيرين . ليس ذلك فحسب ، بل إن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها في بعض الدول الأخرى مثل : تونس والمغرب التي يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم من جملة الإنفاق العام فيهما إلى نحو ٢٥٪ أو يزيد ، ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٧,٤٪ و٥,٩٪ في الدولتين على الترتيب .

ويبين الشكل البياني التالي متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر مقارنة ببعض الدول العربية .

الشكل البياني رقم (١)

متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر مقارنة ببعض الدول العربية

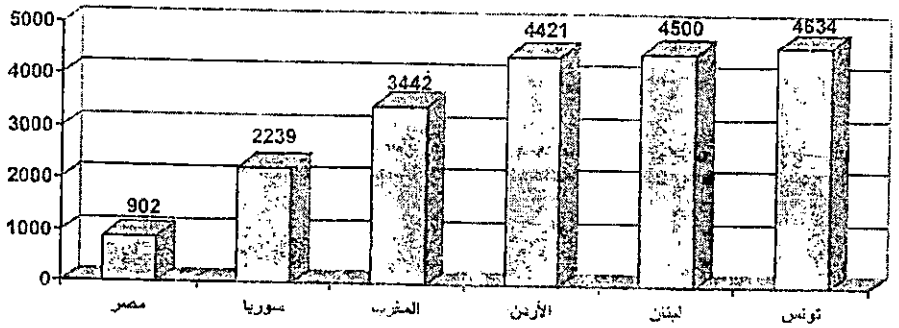

المصدر : د. أشرف العربي (بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنة العامة).

ويوضح الشكل البياني السابق رقم (١٠) أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر مازال منخفضا بصورة ملحوظة مقارنة بالعديد من الدول العربية والنامية الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ويوضح الشكل رقم (٢٢) متوسط نصيب الطالب في مصر من الإنفاق على التعليم العالي مقارنة بعدد من الدول العربية الأخرى ، فبينما تبلغ قيمة هذا المتوسط في مصر حوالي ٩٠٢ دولار في المغرب و٤٤٢١ في الأردن و٤٥٠٠ دولار في لبنان و٤٦٣٤ دولارا في تونس . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المتوسطات تمثل حوالي ٢٣٪ من متوسط دخل الفرد في حالة مصر ، بينما تصل إلى حوالي ٥٣٪ في حالة سوريا و٥٦٪ في تونس و٨٤٪ في لبنان و٩٠٪ في المغرب وأكثر من ٩٨٪ في الأردن .

٢- الفترة الثانية من (٢٠١٣-٢٠١٤)

حيث يبين الجدول التالي تطور الإنفاق على التعليم ومقارنته بجملة الإنفاق العام وكذا الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (١)

تطور الإنفاق العام على التعليم وجملة الإنفاق العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)

خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٦)

البيان / السنة	جملة الإنفاق العام	الإنفاق على التعليم	نسبة الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي
2013	635.4	64.034	9.9	1539.6	4.1%
2014	820.1	84.067	9.7	1770	4.7%
2015	983.57	92.285	10.6	1863.16	4.9%
2016	1088.72	97.336	11.2	1905.2	5.1%

المصدر : وزارة المالية و الجهاز المركزي للتعئبة والإحصاء . الإصدارات السنوية ٢٠١٩.

يتبين من الجدول رقم (١) ما يلي :

أن حجم الإنفاق على التعليم في تزايد مستمر ، ولكن بنسب قليلة ، فبينما كان حجم الإنفاق على التعليم ٦٤ مليار جنيه كان إجمالي الإنفاق ٦٣٥ مليار جنيه ، أي أن نسبة الإنفاق على التعليم قد بلغت ٩,٩ ، ثم انخفض نسبة الإنفاق على التعليم في السنة التالية لتصل إلى ٩,٧ ، حيث كان حجم الإنفاق على التعليم قد بلغ ٨٤ مليار جنيه مقارنة بإجمالي الإنفاق العام الذي بلغ ٨٢٠ مليار جنيه ، ثم توالت الزيادة على الإنفاق على التعليم حتى بلغت نسبة الزيادة ١٢,٧ .

كما أن نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٤,١٪ في عام ٢٠١٣ ، ثم زادت تلك النسبة لتصل إلى ٥,١ ٪ في عام ٢٠١٦.

ويوضح الشكل البياني التالي نسب الإنفاق على التعليم مقارنة بإجمالي الإنفاق العام خلال العامين (٢٠١٣-٢٠١٦) .

الشكل البياني رقم (٢)

نسب الإنفاق علي التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام في (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

نسب الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام في سنة 2013

نسب الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام في سنة 2017

الإنفاق علي التعليم العالي ■ الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي ■ الإنفاق العام علي التعليم ■

حيث تبين من خلال الشكلين البيانين ما يلي :

أن نسبة الإنفاق على التعليم قد بلغت ٩٪ مقارنة بجملة الإنفاق العام الذي بلغ ٩١٪ وذلك عام ٢٠١٣ .

أن نسبة الإنفاق على التعليم قد بلغت ٧٪ مقارنة بجملة الإنفاق العام الذي بلغ ٩٣٪ وذلك في عام ٢٠١٧ .

تشير البيانات والنسب السابقة أن الإنفاق العام على التعليم يتم بمعدلات ثابتة بل أنها تميل أحيانا نحو الانخفاض .

ويوضح الجدول رقم (٢) الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى إجمالي كل من الناتج القومي والإنفاق الحكومي في عدة دول :

جدول رقم (٢)

الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي في عدة دول في عدة سنوات

الدولة	السنة	الإنفاق على التعليم % إلى إجمالي الناتج القومي	الإنفاق على التعليم % إلى إجمالي الإنفاق الحكومي
اليابان	1982	5.7%	19.1%
الصين	1983	2.8%	8.1%
بريطانيا	1983	5.3%	11.5%
السويد	1984	8%	12.2%
كندا	1984	7.4%	15.2%
إيطاليا	1983	5.7%	9.6%

المصدر: Unisco : official education statistics 1987

يتضح من الجدول السابق أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الدول فيما تخصصه للتعليم في حدود إمكانياتها، فنلاحظ أن أقل نسبة كانت للصين، وهي أقل مما ترضي به اليونسكو والمؤتمرات الدولية؛ حيث تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح بين (١٨٪ - ٢٠٪) من الميزانية العامة للدول، وحوالي (٤٪ - ٦٪) من الدخل القومي، وهى نسب أخذت بها اليابان وبريطانيا كنسبة من الدخل القومي، وزادت عنها كما تبدو في السويد وكندا.

بينما كانت ميزانية التعليم أعلاها في اليابان وهذا يبدو جلياً وواضحاً في مدى التقدم الصناعي الهائل الذي ظهر في اليابان في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

ثانياً: معيار العدالة:

يعنى هذا المعيار ضمان عدم حرمان أي طالب من الإنخراط في العلمية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها، ومن هنا فإن البيانات المتاحة توضح أن هناك تحيزا واضحا في الإنفاق العام على التعليم في مصر لصالح التعليم العالي وضد التعليم قبل الجامعي، وفيما يلي بيان لنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام.

جدول رقم (٣) توزيع الطلبة المقيدين والإنفاق العام على التعليم حسب المرحلة التعليمية ٢٠٠٨/٠٧

البيان / المرحلة	التعليم قبل الجامعي	التعليم العالي	جملة التعليم
عدد الطلاب (بالمليون)	17.968	2.471	20.439
الإنفاق العام (بالمليار)	23.143	9.029	32.171
% من جملة الطلاب	87.9	12.1	100
% من جملة الإنفاق العام	71.9	28.1	100

المصدر: وزارة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس ٢٠٠٩.

يتضح من الجدول السابق رقم (٣)، أن نصيب التعليم قبل الجامعي من جملة الطلبة المقيدين في التعليم عام ٢٠٠٨/٠٧ يصل إلى حوالي ٨٨٪ (وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٩٠٪ إذا ركزنا على التعليم في العام ذاته نحو ٧٢٪ فقط، وعلى الجانب الآخر، فإن التعليم العالي يستحوذ على حوالي ٢٨٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم في حين لا يبلغ نصيبه من جملة الطلبة المقيدين سوى ١٢٪ فقط.

كما يبين الشكل البياني التالي حجم الإنفاق على التعليم مقارنة بإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧.

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم خلال الفترة من (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

البيان السنة	الإنفاق العام على التعليم (بالمليار)	إجمالي أعداد الطلاب				إجمالي عدد الطلاب في التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي
		اعداد الطلاب في التعليم قبل الجامعي (بالمليون)	% إلى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي الى الانفاق العام	أعداد الطلاب في التعليم العالي	% إلى الإنفاق العام على التعليم العالي الى الإنفاق العام	
2013	64.034	18555238	3449	2337193	27383	20892431
2014	84.067	19280089	4356	2624705	32003	21904794
2015	92.285	19929587	4616	2969403	30982	22898990
2016	97.336	20641409	4699	303754	31933	20945163
2017	103.962	21441404	4803	2985476	34500	24426880

المصدر: وزارة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس ٢٠٠٩.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم يزيد سنويا . ولكن بشكل غير ملحوظ حيث بلغ نصيب الطالب من الانفاق على التعليم فى عام ٢٠١٢ مبلغ ٣٤٤٩ . وظل في ازدياد مستمر حتى وصل فى عام ٢٠١٧ الى مبلغ ٤٨٠٢ أي أن الزيادة الخمس سنوات ١٣٥٤ .

ثالثا : معيار الكفاءة

أما المعيار الثالث والأخير من معايير تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فهو معيار الكفاءة . وهنا يتم التفرقة عادة بين مجموعتين من المؤشرات . الأولى: تقيس "الكفاءة الداخلية" بينما تعبر الثانية عن "الكفاءة الخارجية"k ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق ، وكما يتضح من الجدول رقم (٥) . فإن الإنفاق الجاري على التعليم استحوذ على ما يقرب من ٩٣٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠٠٨/٠٧ ، في حين بلغ نصيب الإنفاق الاستثماري أقل من ٧,٥٪ . والواقع أن هذا المتوسط العام يعكس تفاوتا شديدا فيما بين مرحلتي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي . فبينما ترتفع نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق العام إلى أكثر من ٢١٪ بالنسبة لمرحلة التعليم العالي ، فإن هذه النسبة تنخفض بشدة إلى نحو ٢٪ فقط بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الجامعي .

أما المؤشر الثاني من مؤشرات "الكفاءة الداخلية" ، فهو نصيب بند "الأجور وتعويضات العاملين" لجملة الإنفاق العام على التعليم ، والذي بلغ حوالي ٨٠٪ عام ٢٠٠٨/٠٧ . ومرة أخرى ، يوجد تفاوت شديد في هذه النسبة بين مرحلتي التعليم ، حيث ترتفع إلى أكثر من ٨٨٪ بالنسبة للتعليم قبل الجامعي في حين تنخفض إلى حوالي ٥٩٪ فقط في مرحلة التعليم العالي [١] . وتكمن المشكلة الرئيسية في ارتفاع نسبة الأجور لجملة الإنفاق العام على التعليم في أنها لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء الهيئة العلمية ، وإنما تعكس ارتفاع نسبة الإداريين وغير الأكاديميين لجملة العاملين في مجال التعليم في مصر عن الحدود المقبولة عالميا ، وهو ما يعكس بالتالي درجة عالية من الهدر وعدم الكفاءة في الإنفاق العام ، كذلك فإن الإنفاق على بند "شراء السلع والخدمات" ، وهو أحد البنود الهامة بالنسبة لجودة التعليم ، لم يستحوذ

(١) هنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة ليست قليلة من الإنفاق على بند ، شراء الأصول غير المالية / الاستثمارات ، يصرف كأجور ومكافآت للعاملين في مؤسسات التعليم العالي باعتباره إنفاقا استثماريا على ، البحث والتطوير ، مثلا .

سوى على أقل من ١١٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم ، وهي النسبة التي تقل عن ١٠٪ بالنسبة للتعليم قبل الجامعي وترتفع إلى أكثر من ١٤٪ في مرحلة التعليم العالي .

ويوضح الجدول التالي مخصصات الانفاق على التعليم من الموازنة العامة

جدول رقم (٥)

الإنفاق العام على التعليم موزعا على مراحل التعليم وأبواب الإنفاق المختلفة

خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٧ (بالمليون جنيه)

البند / المرحلة	قبل الجامعي		العالي		جملة التعليم		2010/2011	2016/2017
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
الأجور والتعويضات للعاملين	20409.3	88.19	5347.1	59.22	25756.4	80.06	37.699	85.351
شراء السلع والخدمات	2183.6	9.44	1299.5	14.39	3483.1	10.83	4.225	6.699
الفوائد	13.1	0.06	15.3	0.17	28.4	0.09	0.36	31
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى	48.3	0.21	420	4.65	468.3	1.46	170	226
المصروفات الأخرى	2.6	0.01	38.9	0.43	41.5	0.13	228	758
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	484.8	2.10	1908	21.13	2392.8	7.44	4.415	10.897
الإجمالي		100	9028.8	100	32170.5	100	46.773	103.962

المصدر : وزارة المالية ، الحساب الختامي للموازنة العامة ٢٠٠٨/٠٧

ورغم عدم وجود مؤشرات تعبر بشكل مباشر عن "الكفاءة الخارجية" للإنفاق العام على التعليم ، فإن هناك عددا من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس هذه الكفاءة بصورة غير مباشرة . فمن المفترض أن الإنفاق العام على التعليم يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية ، ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف ، أو بمعنى آخر مدى كفاءة النظام التعليمي ذاته ، وهنا قد يكون من المناسب البدء بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) . فوفقا

لبيانات التقرير الأخير للتنمية البشرية الدولي الصادر عام ٢٠٠٩ ، فإن هذا المعدل بلغ أقل من ٦٦٪ في مصر . مقارنة بنحو ٧٨٪ في تونس و٨٨٪ في جنوب أفريقيا و٩١٪ في الأردن و٩٢٪ في كل من إندونيسيا وماليزيا .

ويوضح الجدول التالى نسب التلاميذ إلى الفصور فى مرحلة التعليم قبل الجامعي خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٥ .

جدول رقم (٦)

بيان بعدد المدارس والفصول والتلاميذ ونسبة عدد الفصول إلى عدد التلاميذ

خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٥)

البيان / السنة	عدد المدارس (ابتدائي)	عدد الفصول (ابتدائي)	عدد التلاميذ (ابتدائي)	٪ عدد التلاميذ داخل الفصول	عدد المدارس (إعدادي)	عدد الفصول (إعدادي)	عدد التلاميذ (إعدادي)	٪ عدد التلاميذ داخل الفصول	عدد المدارس (ثانوي)	عدد الفصول (ثانوي)	عدد التلاميذ (ثانوي)	٪ عدد التلاميذ داخل الفصول
2007	16720	209340	1271277	60	9440	93189	968276	103	2284	23956	331455	138
2009	16951	242676	1360877	56	9854	110760	1089899	98	2414	27750	338325	121
20011	17249	223917	1406349	62	10372	103501	1164972	112	2780	35177	384377	109
2013	17619	231196	1464850	63	10928	107720	1200352	111	2994	38549	422411	109
2015	18085	234441	1542509	65	11466	109189	1335600	122	3235	39856	446861	112

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ، الإصدارات السنوية ٢٠١٩.

يتبين من خلال الجدول السابق ما يلي:-

أن متوسط عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي في المرحلة الابتدائية يتراوح من ٦٠ – ٦٥ طالبا.

أن متوسط عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي في المرحلة الاعدادية يتراوح من ١٠٠ – ١٢٢ طالبا.

أن متوسط عدد الطلاب داخل الفصل الدراسي في المرحلة الثانوية يتراوح من ١٠٩ – ١٣٨ طالبا.

المبحث الثانى

الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنفاق

يتناول هذا المبحث الحديث عن أثر التعليم على كل من النمو والتنمية الاقتصادية ، وكذلك أثره على أقتصاد المعرفة وأخيراً دراسة العائد الاقتصادي من التعليم ، وبيان ذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

أثر التعليم على النمو الاقتصادي

تعبر كلمة نمو اقتصادي عن الزيادة الحقيقية للدخل القومي ، أي أن النمو الاقتصادي يطلعنا على القيمة الحقيقية للناتج الداخلي الخام خلال سنوات معينة ، ومن ثم فإن تسجيل النمو الاقتصادي لبلد من البلدان يتطلب أن نستخدم القيمة الحقيقية للإنتاج القومي .

وقد يتحدد النمو الاقتصادي بأربعة عوامل رئيسية هي [1] :

النمو في القوى العاملة ، ويمكن أن يكون ذلك بسبب الزيادة في عدد السكان .

النمو في رأس المال البشري ، ويكون ذلك عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو الخبرة .

النمو في رأس المال المادي ، ويعني توافر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار .

التقدم التكنولوجي ، الذي يوفر طرق حديثة مختلفة للإنتاج وأشكالا جديدة لمتطلبات ومؤسسات الأعمال .

المطلب الثاني

دور التعليم قبل الجامعي في عملية النمو الاقتصادي

ينتج عن استمرار الأطفال في سن التعليم الابتدائي في مدارسهم دون تسرب انعكاسات ايجابية هامة على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أشار

(١) هالة سمير عبد الحميد الفاوي ، مدى كفاءة نظام التعليم المصري في تحقيق متطلبات التنمية ، رسالة ماجستير ٢٠٠١ .

تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩٠ في دراسته التي أجراها إلى أن للتعليم أثرا إيجابيا على المخرجات الناتجة من المشروعات العائلية سواء الخاصة أو الزراعية ، وأيضا على الإنتاجية والقدرة على اكتساب الأجور ، ولقد توصلت تقديرات البنك إلى أنه في الدول ذات الدخل المنخفض يؤدي البقاء في المدرسة سنة واحدة إضافية إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة ٣٪ ، وأوضح التقرير ذاته الموقف الذي تتصف به دول أفريقيا جنوب الصحراء ؛ حيث إن التعليم له أثر غير مهم على المخرجات ، وذلك يرجع بدرجة أولى إلى أن متوسط عدد السنوات التي يقضيها التلميذ في المستوى الابتدائي يعتبر متدنيا للغاية حيث لا يتجاوز ٢,٥ سنة فقط . وهي نتيجة أكدتها دراسات أخرى لمكتب العمل الدولي ILO ومنظمة الأغذية العالمية FAO وغيرها ، فيرى تقرير للمنظمة الأخيرة أنه قد ظهر في كل من زيمبابوي وكينيا أن زيادة مستوى التعليم الابتدائي بمقدار ٣ سنوات يمكن أن يحقق ارتفاعا مقداره ٩٪ سنويا في معدل النمو الاقتصادي، وبعد ذلك تستمر الزيادة ولكن بدرجة أقل [١] .

ورغم أن قياس معدلات العائد الناتج عن التعليم يمكن أن يكون صعبا في بعض القطاعات مثل : الزراعة والنقل ، فإنه يلاحظ أن معدلات العائد من الاستثمار في كل مستويات التعليم تفوق النفقة البديلة لرأس المال في المدى الطويل ، والتي تقدر عادة ما بين ٨ و ١٠٪ بالأرقام الحقيقية ، مما يجعل التعليم في كافة مستوياته يشكل استثمارا له طابع الأولوية ، ومع ذلك يجب التحفظ عندما ننظر لمعدلات العائد حيث تكون أحيانا غير دقيقة إذا كانت أسواق العمل مقننة بشدة ، وكانت المكاسب لا تعكس الإنتاجية الحدية [٢] .

المطلب الثالث

دور التعليم العالي في عملية النمو الاقتصادي

يسهم التعليم العالي مساهمة جوهرية في تنمية الموارد البشرية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل . فمؤسسات التعليم العالي تتحمل مسئولية تأهيل الكوادر الوطنية التي ستتولى المسئولية الرئيسية في الإدارة والإنتاج والعلوم والثقافة والمرافق العامة . وبهذا يسهم التعليم العالي هو الآخر في التنمية المستدامة خاصة من خلال تأثير الخريجين على نشر المعارف . فمن الواجب على مؤسسات

(1) JOHNSTON (T.) : 1992, P. 210 .
(2) World Bank : (1995-b) P. 3 – 5 .

التعليم العالي تحمل مسؤولية إمداد الأفراد بالمعرفة المتقدمة والمهارات المطلوبة الخاصة بإعداد كوادر لتحمل المسئولية في الحكومة وكوادر رجال الأعمال والمهنيين ، فهذه المؤسسات تنتج العلماء الجدد والمعرفة التقنية الحديثة ، وذلك من خلال الأبحاث والتدريبات المتقدمة وخدمات وسائل الاتصال ونقل المعلومات والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة المتولدة في كل مكان بالعالم .

ويلاحظ بعض الاقتصاديين وجود علاقة ارتباط بين التعليم الجامعي ومستوى النمو الاقتصادي ، فيظهر تقرير للبنك الدولي أن نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي تبلغ في المتوسط ٥١٪ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD مقارنة بنسبة ٢١٪ في الدول ذات الدخل المتوسط و٦٪ فقط في الدول ذات الدخل المنخفض .

وتشير معدلات العائد الاجتماعي المتوقع من وراء الإنفاق على التعليم العالي والمقدر بحوالي ١٠٪ أو أكثر في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى أن الاستثمار في التعليم يسهم في زيادة إنتاجية العمل ، وفي زيادة نسبة النمو الاقتصادي على المدى الطويل [1] .

المطلب الرابع

أثر التعليم على التنمية الاقتصادية

تعد العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية فلكل منهما أثره على الآخر ؛ حيث نجد أن التنمية الاقتصادية تتطلب بالضرورة تنمية التعليم وتطويره إذ أنه السبيل إلى تكوين القدرات والمهارات عند الأفراد ، وهو الأمر الذي يعتبر الأساس في التقدم الاجتماعي والاقتصادي على حد السواء .

كذلك نجد أن التنمية والتقدم الاقتصادي يؤثران على التعليم ، فتقديم الخدمات التعليمية يتطلب توافر موارد تمويلية كبيرة والتي يتوقف توافرها على الطاقة الإنتاجية ومدى التقدم الاقتصادي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة ، ومن ثم فإن نمو التعليم وتقدمه لا يتم بمعزل عن نمو وتقدم الاقتصاد القومي كلما توافرت الموارد التي تستخدم في تمويل وتنمية مختلف فروع التعليم ، إلى جانب ذلك فإن الاقتصاد القومي يمثل السوق الرئيسية للعمال ، وبالتالي

(1) World Bank : (1995 – b) , P. 6 .

يستطيع الأفراد الإنفاق على مستويات أعلى من التدريب. وبالتالي يمكن استنتاج أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم ، لأن التقدم الفني يتطلب بالضرورة مستويات تعليمية وتدريبية ومهنية مرتفعة . أي يمكن استنتاج أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو في التعليم علاقة طردية .

ويرى "بارنس" Parnes أن التعليم ينصب أساسا على جزء كبير من الموارد البشرية ، وكلما كان النظام التعليمي قويا أمكن الاستفادة من الموارد البشرية ، وكما يرى Coombs أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمي تعتبر عاملا رئيسيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية . وليس المقصود أن يقوم برنامج التنمية الاقتصادية على أساسات سليمة ما لم يكن قائما على أساس قوي من التعليم سواء كان أكاديميا أو فنيا [١] .

٢- التحليل الاقتصادي للاستثمار في التعليم :

(١) التعليم كاستهلاك :

يتكون المضمون الاستهلاكي للتعليم من شقين [٢] :

اعتبار التعليم استهلاكا جاريا ؛ حيث يحقق إشباعا مباشرا لحاجة ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية أو سياسية لدى الفرد والمجتمع (مثل الطعام).

اعتبار التعليم أصلا استهلاكيا مستديما أو بالأحرى استثمارا في سلعة استهلاكية معمرة : حيث يعمل على تفضيلات الفرد والمجتمع في المستقبل ، فالتعليم لا يفنى بالاستهلاك مرة واحدة (مثل المباني أو السيارات) .

أما القيمة الاستهلاكية للتعليم فيقصد بها قيمته الثقافية والأخلاقية والاجتماعية. ولذلك فهي تتكون من الدخل النفسي ، أو الإشباع الروحي والفكري ، الذي يتحقق منه ، ومن الصعب قياس هذه القيمة لأنها تتوقف على التفضيلات والأحكام الشخصية للأفراد والمجتمع .

وفي هذا ترى النظرية الكنزية أن الإنفاق على التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقا استهلاكيا ، ولذا فإن حساب الدخل القومي يعالج الإنفاق التعليمي

(١) هالة سمير عبد الحميد الفاوي ، « مدى كفاءة نظام التعليم المصري في تحقيق متطلبات التنمية» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .
(٢) سامية مصطفى كامل ، « التعليم ورأس المال البشري تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ .

كاستهلاك نهائي ، ويتفق مع ذلك أراء سميث ، حيث ركز في كتابته على الجانب الكيفي للتعليم ، كما نادى بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز على تعليم الأغنياء بدون تدخل الدولة ، أما تعليم الفقراء ومحدودي الدخل ، فإنه يقع على عاتقها بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية[١].

(٢) التعليم كاستثمار :

التعليم كرأسمال إنتاجي يسهم بشكل مباشرة في تنمية الطاقة الإنتاجية ورفع مستوى كفاءتها على الفرد والمجتمع . كما يسهم بطريقة غير مباشرة في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية للاقتصاد القومي .

أما القيمة الاقتصادية للتعليم فتتمثل فيما يعود على الفرد والمجتمع من ناتج إضافي نتيجة الاستثمار في التعليم ، وتتوقف هذه القيمة على التكلفة الاستثمارية للتعليم ، من ناحية ، والعائد المباشر وغير المباشر المحقق منه من ناحية أخرى .

وفي ذلك الصدد كان مارشال أول من عد التعليم نوعا من الاستثمار القومي لما له من دور فعال في عملية التنمية ، ولذا فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالإنفاق التعليمي ، وفي ذلك يقر أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الدولة أو الأفراد يجب ألا يقاس فقط بالعائد المباشر من هذا الاستثمار ، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار العائد غير المرئي ؛ حيث يتيح التعليم لأفراد المجتمع فرصا أكبر وأوسع للكشف عن ميولهم وقدراتهم ، ومن ثم تنميتها .

المطلب الخامس

العائد الاقتصادي للتعليم

يمكن التمييز بين طرق تقسيم عوائد التعليم وطرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم على النحو التالي :

أهم طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم :

أ- طريقة الارتباط :

لاحظ عدد من الباحثين وجود ارتباط قوي بين نسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية وبين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[٢] .

(١) د. فاروق عبده فيله ، « اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة » ، دار المسيرة ٢٠٠٢، ص١٤٦.
(2) See, (a) Cohn, E., op. cit., pp. 37 .

ب- طريقة الباقي "Residual":

حاول بعض علماء الاقتصاد أن يقيسوا نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي . التي يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها ، واعتبار "الباقي" نتيجة للتحسينات، التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم .

ج- طريقة معدل العائد :

وتقوم هذه الطريقة على أساس افتراض أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع ، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضا قياسها .

وقوام هذه الطريقة المقارنة بين أرباع الأفراد وبين تكلفة تعليمهم ، ونحصل على "معدل" مردود التعليم عن طريق استخراج النسبة أو العلاقة بين الدخول ، وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع ، بما في ذلك المكاسب الضائعة ، والتي تتمثل في المكاسب التي كانت ربما تأتي ، لو أن هذه النقود قد صرفت في مجال استثماري آخر[1] .

(١) حسان محمد حسان ، ، بحوث التكلفة والمنفعة في التعليم العالي ، ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

النتائج والتوصيات

ويمكن ايجاز النتائج والتوصيات فيما يلي :

أولا : النتائج

يلعب الإنفاق الحكومي على التعليم دوراً كبيراً في حل مشكلة ضعف المستوى التعليمي للطالب ، فمن خلال الإنفاق الحكومى تبنى المدارس والجامعات ، ويتم تجهيزها بوسائل التكنولوجيا الحديثة ، ويتم أيضا تحسين أجور المعلمين وأساتذة الجامعات.

قلة الإنفاق الحكومي على التعليم ليس هو العنصر الوحيد الذي أدى بالطالب إلى ضعف مستواه العلمي، وإنما توجد عناصر أخرى يتعلق بعضها بالطالب والمعلم والمنظومة الدراسية والمناخ العام المحيط بالطالب .

لم تلتزم الحكومة بما وضعه الدستور من نسبة للإنفاق على التعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي ، وهى نسبة ٢٪ للتعليم العالي من الناتج القومي الإجمالي و ٤٪ للتعليم قبل الجامعي من الناتج القومي الإجمالي.

لازالت مؤسسات التعليم العالي الخاصة تلعب دورا ضئيلا بالنسبة لاستيعابها لأعداد الطلاب مقارنة بالمؤسسات الجامعية الحكومية .

هناك خلل كبير في توزيع الطلاب على الكليات والتخصصات المختلفة ، وكذلك توزيع أعضاء هيئة التدريس مما له أكبر الأثر السلبي على كفاءة العملية التعليمية وعلى نوعية التعليم وبالتالي على سوق العمل .

أن التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص له أثره في الحياة الاقتصادية من خلال تأثيره في مستويات الإنتاج والإنتاجية ، وأنه استثمار له تكلفته وعائده .

أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعدد الطلبة في مرحلة التعليم العالي، حيث ترتبط المستويات الأعلى من الناتج للفرد بزيادة انتشار التعليم العالي .

أن هناك ضعفا كبيرا في الارتكاز إلى التخطيط السليم القائم على العلمية والتوقع وحساب التنبؤات والاستعداد الجيد للأحداث المتوقعة والمتابعة المستمرة وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالتخطيط السليم في العملية التعليمية .

ثانيا : التوصيات

يقترح في هذا الشأن بعض التوصيات المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي وأخرى متعلقة بالتعليم الجامعي . وبيان ذلك على النحو التالي :

أولا : التوصيات المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي

ضرورة الاهتمام بنجاح العملية التعليمية من خلال معرفة الطرق الحديثة التي تؤدي إلى رفع مستوى الطالب والتركيز على ما يطلبه سوق العمل ، بحيث لا تكون الدراسة بمنأى عن متطلبات سوق العمل .

ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني ، ومن وجهة نظري لن يتم الاهتمام به بشكل حقيقي إلا إذا اهتمت الدولة بالصناعة والزراعة بشكل كبير . لأنه لا مجال لعمل الخريجين من التعليم الفني إلا بقيام الصناعة وازدهارها .

ضرورة الاهتمام بالمعلم ورفع مستواه العلمي ، ولن يكون ذلك إلا من خلال رفع رواتبهم حتى يتفرغوا إلى العملية التعليمية .

تهيئة المناخ العام للطالب وذلك من خلال الاهتمام بمادة التربية الدينية في المدارس وضرورة الرقابة من قبل الدولة على ما يبثه الإعلام من مسلسلات وأفلام تضر بالشباب وتخلق حالة من اليأس لديهم تجعلهم يؤمنون بأن مستقبلهم بعيد المنال.

ثانيا : التوصيات المتعلقة بالتعليم العالي :

ربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي .

ضرورة تحمل الطلاب الراسبين والمتسربين جزء من نفقات تعليمهم ويقترح في هذا الشأن ما يلي :

تظل النظم الجامعية والإدارية والمالية على وضعها الحالي عند التحاق الطلاب بها في الصف الأول فقط ، وتحصل الرسوم العامة التي تحقق مبدأ تكافؤ الفرص .

الطالب الذي يحصل على تقدير عام جيد جدا فأعلى يسدد الرسوم العامة فقط في العام التالي ، مع منحه مكافأة تفوق تستمر في حالة تفوقه ، ويتم إيقافها في حالة تراجعه .

الطالب الذي يحصل على تقدير جيد يسدد الرسوم العامة فقط .

الطالب الذي يحصل على تقدير مقبول يسدد الرسوم العامة مضافا إليها ٥٠٪ من قيمتها .

الطالب المنقول بمادة أو مادتين تحصل منه الرسوم مضافا إليها ٥٠٪ بالإضافة إلى مبلغ عن كل مادة رسب بها .

الطالب الراسب يحصل منه التكلفة الفعلية لدراسته .

الطالب الراسب لأكثر من مرة . يحصل منه تكلفة الدراسة الفعلية بالإضافة إلى هامش ربح للجامعة أو بتحصيل مبلغ معين عن كل مادة رسب بها .

لكل طالب فرصتان فقط في دخول امتحان كل مادة ، فإذا رسب فيه للمرة الثالثة دفع عن كل مادة ضعف المبلغ السابق .

رسوم الأنشطة الطلابية والرعاية الصحية يتم تحديدها وفقا للتكلفة الفعلية ، ولا يتم دعمها إلا في حدود ضيقة .

يتم وضع رسوم مالية بسيطة للاستفادة من المكتبات ، وبحيث لا يستفيد من خدماتها إلا كل من سدد الرسوم ، أو الاشتراك المحدد لها .

تعظيم الاستفادة من المعامل والقاعات والملاعب عن طريق تسويق بعض أنشطتها بأجر وتنظيم الدورات التدريبية بالمعامل .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية :-

أحمد إسماعيل حجي ، "تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية" – دراسة نقدية للسياسة التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي والخبرات الأجنبية ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩.

حسان محمد حسان : "بحوث التكلفة والمنفعة في التعليم العالي" ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

روجرز. "الإنتاجية والكفاءة التعليمية – كتاب التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسي ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٧١.

محمد منير مرسى، "المعلم وميادين التربية" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

محمد منير مرسي ، "تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧.

هاربسون فردريك ، "التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي" ، ترجمة إبراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٩٦.

ثانياً :الرسائل العملية الابحاث :-

أحمد فتحي سرور ، "تطوير التعليم في مصر ، سياسته واستراتيجيته ، وخطة تنفيذه" ، ط٢، القاهرة مجلة الأهرام.

جوهر علي صالح ، "عناصر كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية"، صحيفة التربية عدد ١١، كلية التربية – جامعة المنصورة ، ١٩٨٩.

سامية مصطفى كامل : "التعليم ورأس المال البشري تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة" ، ١٩٧٧م.

سلامة عبد العظيم حسن ، "دور إدارة المدارس الفنية الثانوية في ترشيد الإنفاق على التعليم"، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ١٩٩٥.

عبد الكريم أحمد محمد يحي شجاع : دراسة تكلفة وتمويل التعليم العام في الجمهورية العربية اليمنية عن الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٥م .

فاروق عبده فيله : "اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة" ، دار المسيرة ٢٠٠٣.

مهنى محمد إبراهيم غنايم ، "الهدر التربوي الناتج عن تسرب الفتاة من التعليم : المظاهر والأسباب والعلاج" ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية ، العدد الخامس ، ديسمبر ٢٠٠٢ .

هالة سمير عبد الحميد الغاوي : "مدى كفاءة نظام التعليم المصري في تحقق متطلبات التنمية" ، رسالة ماجستير – جامعة عين شمس ، ٢٠٠١.

يسرية مغازي شعير : "اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٨٢.

ثالثاً: التقارير :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي خلال عام ٢٠١٧.

مجلس الوزراء ، مركز دعم واتخاذ القرار ، قطاع المتابعة الخارجية ، تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي" ، سبتمبر ٢٠٠٥.

موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، المجلد السادس (التعليم العام والفني) ، ١٩٨٩/٨٤م.

وزارة التعليم العالي ، مركز المعلومات والتوثيق ، المجلد الثالث التعليم الخاص للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وزارة التعليم العالي ، وحدة المعلومات ، النشرة الدورية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

رابعا : المراجع الأجنبية :-

Edding, F. , and D "International development of educational expenditure , Paris, Unisco, 1969, p. 20 .

J. Vaizey, "The Costs of Education" Allen and urwin, London, 1958. p. 88 .

Laster M. Salamon: "Why Human Capital? Why Now? An Overview" An Economic Strategy for the 90, Human Capital an America, Future, the Johns Hopkins University press. Baltimor London, 1991, p. 6 .

Raccanello, and other, "Access and Use of Financial Markets for Basic Education Expenses", Contaduria y Administration' vo)(62) , Issue 3' July-September 2017, pp. 861-879 .

Ran, B. and Arar O., "Dropouts and Budgets: A Test of Dropout Reduction Model among Students in Israeli Higher Education" European Journal of Educational research, Vol. (6), Issue (2), 2017, pp. 123 - 144.

Wood Hall, "costs, Benefit Analysis, New York, Pergaman press 1991, p.91.

Expending on education and its impact In sustaining growth (An applied study on Egypt)

Dr.Mohamed Eisa zahran

Abstract

The study is concerned withthat education general and university education in particular have an impact on economic life through its impact on levels of production and productivity, and that it is an investment that has its cost and return.

Government spending on education plays a major role in solving the problem of the poor level of the student's education. Through government spending, schools and universities are adopted and equipped with modern technology, and teachers and university professors 'wages are also improved.

The lack of government spending on education is not the only factor that led the student to his weak level of education, but there are other elements, some of which relate to the student, teacher, school system and the general climate surrounding the student. Private highereducation institutions still play a small role interms of their absorption of student numbers compared to government university institutions.

Education in general and university education in particular has an impact on economic life through its impact on levels of production and productivity, and it is an investment that has its cost and return.

Key words:-Expending on education- Sustainable growth-Education legislations-University education -Pre-university education.